إلغاء الطائفية يكون بإعطاء حق الانتخاب لحاملي الجنسية أينما وجدوا

الوزير/ اللواء عصام أبو جمرة

لكل لبناني مقيم خارج لبنان الحق في الحصول على جنسية البلد المقيم فيه إضافة إلى جنسيته اللبنانية بعد توفر الشروط المفروضة من هذا البلد. وبعد حصوله على الجنسية تصبح له حقوق مماثلة لحقوق أبناء هذا البلد ويؤدي واجبات مماثلة لواجباتهم دون أي تمييز في كافة الحقول الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . إلا انه مع الأسف هذه الحقوق والواجبات هي في اتجاه واحد فبمجرد أن يترك اللبناني ارض لبنان يبقى حاملا الجنسية، وبموجبها تبقى عليه تأدية واجبات عدة للدولة اللبنانية . لكنه يفقد كامل الحقوق التي كان يمارسها وهو على ارض لبنان وأهمها حق المشاركة في الانتخاب. وقد وجه بالأمس المغتربون في البرازيل طلبا لفخامة العماد لحود لمنحهم هذا الحق ؟؟؟ .

ليس عرضا أن يطلب المغتربون هذا الحق وليس اعتباطا ، فلو نظرنا إلى ما حولنا في عهد التكنولوجيا والعولمة نجد أن وضع اللبناني المغترب غير طبيعي . فالسوري الموجود خارج سوريا ينتخب من البلد الوجود فيه بواسطة سفارة بلده. والفرنسي والأميركي والجزائري كذلك . والأمور تجري بشفافية ودقة لم يعكرها حادث . فلماذا يحجب هذا الحق عن مغتربي لبنان ؟؟ ولماذا أهملوه في اتفاق الطائف إذا كانوا فعلا بهذا الاتفاق أرادوا تحقيق الوفاق بين أبنائه .؟؟

إن الحروب العالمية الكبرى والحرب اللبنانية الأخيرة دفعت اللبناني على الاغتراب للتحصيل ولم ينقطع يوما عن الاتصال بأهله في لبنان وإعالتهم . ولم يتوانى عن العودة إلى لبنان من وقت لأخر عندما تسمح ظروفه وظروف الأمن في لبنان .. وما انفك لبنان بدولته يدعو إلى الاتصال بالمهاجرين ومطالبتهم بعدم الانقطاع عن بلدهم وعدم الامتناع عن مد يد العون لأهلهم فيه أو المشاركة في مشاريع إعماره .

خلال القرن العشرين تكاثر عدد اللبنانيين في الخارج وقلت عودتهم. حتى بنتيجة هذه الهجرة القسرية اختل التوازن الديمغرافي في لبنان إضافة إلى الخلل الاقتصادي. واصبح تأثير المغتربين السياسي في دول الاغتراب افعل منه في بلدهم. وبحرمانهم حق التصويت أصبحت رابطة الأجيال الطالعة ببلدهم الأم ابعد من رابطة الأهل لا بل إنها انقطعت عند الكثيرين. ولماذا نريدها أن تبقى طالما انهم فقط للدفع دون أي مقابل معنوي من بلدهم .

بالأمس تحرك النائب أبى نصر مشكورا ببادرة إعطاء المغتربين ١٢ نائبا ٦/٦ للمشاركة وتفعيل التواصل بينهم وبين لبنان. نقول شكرا للنائب أبى نصر ، لانه كان جريئا في إثارة موضوع هام في مضمونه لكنه باقتراح تنفيذه ، حجمه كثيرا وافقده مفعوله المفروض إعطاؤه له .

في الخارج ما يزيد على اثنا عشر مليون لبناني أي ما يوازي ثلاثة أضعاف عدد اللبنانيين المقيمين في لبنان وبالتالي فان عدد الناخبين في الخارج قياسا ثلاثة أضعاف الناخبين في لبنان . ثم انهم من مختلف المناطق أي انهم في حال مشاركتهم في الانتخابات النيابية كباقي اللبنانيين يكون لهم المفعول والثقل في اختيار المائة والثماني والعشرين نائبا مهما كانت طائفتهم . بينما في انتخابهم ٦/٦ سينحسر مفعولهم في الاثني عشر نائبا ومفعول الاثني عشر نائبا سيضيع في المئة والثماني والعشرين . هذا من ناحية التصويت أما من الناحية الديمغرافية

و"تحميل الجميل" الدائم الذي يتغنى به الإخوان المسلمون ويمننون انهم رغم أكثريتهم العددية يقبلون بالمناصفة مع الطوائف الأخرى ؟

فهل فعلا في حال اشتراك المغتربين في الإحصاء العددي تبقى لهم الأكثرية ؟؟؟.

لذلك ندعو حضرة النائب أبى نصر أن يسحب مشروعه ويتقدم بطلب مساواة اللبنانيين بالسوريين والجزائريين والفرنسيين وغيرهم بحق الانتخاب لمن يريدون من مرشحي أقضيتهم بواسطة سفارات لبنان أينما كانوا . طالما انهم حائزون على الجنسية اللبنانية ومسجلين بسفارات لبنان في البلد المهاجرين إليه .

بهذا يستجيب أهل السلطة إلى نداء المغتربين وبهذا تستطيع السلطة أن تطالب المغتربين بالتضحية وتقديم المعونة إلى بلدهم لبنان وأهلهم فيه. وبعد هذا يمكن إلغاء مفعول الطائفية في لبنان بفصل الدين عن الدولة أولا دون الخوف من غلبة طائفة على أخرى خلافا لواقعها .

في ٢٠٠٤/٠٢/٢٦